دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	قراءة في وثائق بردى الإحصاء في مصر في عصر البطالمة
المصدر:	مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش
الناشر:	جامعة عين شمس - مركز الدراسات البردية والنقوش
المؤلف الرئيسي:	عبدالله، الحسين أحمد
المجلد/العدد:	مج 27, ج 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الصفحات:	23 - 43
رقم MD:	431846
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	إحصاء الممتلكات، مصر القديمة، العصر البطلمي، البرديات المصرية، برديات الاحصاء، الوثائق التاريخية، إحصاء السكان
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/431846

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

قراءة في وثائق بردى الإحصاء
في مصر في عصر البطالمة

الحسين أحمد عبد الله

تمهيد:

كان الاقتصاد المصري في العصر الفرعوني اقتصاداً طبيعيا قائماً في الأساس على نظام المقايضة، ومن ثم لم يستغل فراعنة مصر الشعب مادياً، لأن النقد[١] كان عزيزاً ولم يكن متداولا بشكل عام، ومن ثم فقد استغلوا الشعب بدنياً، ففرضت الدولة نظام السخرة في إنجاز مشاريعها العامة وكانت كافة أعمال الري من شق الترع، وتقوية الجسور، وإنشاء السدود يقوم بها عمال السخرة، وكذلك الحال فإن تشييد المباني العامة كان يتم عن طريق السخرة للبشر وللدواب معاً، لذلك فإن الدولة كانت في حاجة إلى معرفة أعداد القوى العاملة من البشر والدواب التي يمكن استدعاؤها للعمل في هذه المشروعات العامة أو الخاصة بالملك.

وتشير النقوش، وخاصة حجر باليرمو (٢٤٠٠ ق.م.) إلى أن التعداد كان يتم بصفة منتظمة في مصر القديمة بداية من عصر الأسرة الثانية وذلك كل عام أو كل عامين، بل إن التعداد كان هو الأساس الذي يقوم به عليه التقويم المصري طوال عصر الدولة القديمة، بيد أن أعمال التعداد المتعلقة بالماشية بالذات لم تظهر إلا في نهاية الأسرة الرابعة وبداية الأسرة الخامسة عندما أصبحت ترد صراحة في سنوات حكم كل ملك "سنة إجراء التعداد الثاني عشر للماشية كبيرها وصغيرها[٢]" أما في أواخر الدولة الوسطى فقد بدأ إعداد قوائم للأسر وفي بعض الأحيان كانت تذكر الوظيفة أو المهنة في هذه القائمة، ولم يكن تعداد البشر[٣] منفصلا عن تعداد الحيوانات بكافة أنواعها بل حصر المحاصيل

---

(١) لا يعني هذا أن مصر القديمة لم تعرف النقد أو العملة ذلك أن العملة كانت معروفة ولها وحداتها على النحو التالي: كل ١ كايت kite= ٢ دراخمة، كل ١٠ كايت kit= ١دبن deben، كل ١ دبن deben= ٢٠ دراخمة، أما العملة اليونانية: فكل ٨خالكوي khalkoi= ١ أوبول، كل ٦ أوبول= دراخمة، كل ١٠٠ دراخمة= ستاتر، كل ١٠٠ دراخمة= مينا، كل ٦٠٠٠ دراخمة= تالنت.

Claryssee and D. Thompson, *Counting the People in Hellenistic Egypt,* vol. Il, Caunbridge 2006, p. 44 note 55 and p. 76.

(٢) جونيفييف هوسون ودومنيك فالبيل، الدولة والمؤسسات من عصر الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان، ترجمة محمد فؤاد الدهان، القاهرة ١٩٩٤، ص١٠٠.

(٣) التعداد هو مسح لجميع خصائص المجتمع السكانية والاقتصادية ويشترط فيه أن يكون دوريا، أي يجري كل فترة محددة بشكل منتظم. وتتم هذه العملية عن طريق العمل الميداني، ويشمل التعداد البشر والممتلكات المنقولة والثابتة عقارات كانت أو حيوانات وغيرها، أما الإحصاء فهو يجري لغرض معين ولا يكون دوريا ولا يشترط فيه العمل الميداني بل هو عمل مكتبي قائم على افتراض معدل النمو السكاني أو الاقتصادي.

الزراعية وخاصة الشعير[٤] أما في عصر الدولة الحديثة فقد تم عمل تعداد شامل للبلاد وهو ما قام به الوزير رخ مي رع (Rekh mi re)، القرن الخامس عشر قبل الميلاد، وتيانوني (TJANOUNY) كاتب الجيش في طيبة في عصر تحتمس الرابع[٥].

وقد سار ملوك البطالمة على خطى الفراعنة في إحصاء الممتلكات والسكان، ليس فقد العمل قوائم مجردة للسكان من حيث عدد الأسر المعيشية بل قاموا بعمل قوائم لأرباب الحرف أو المهن المختلفة، وقد ضربت الدولة أكثر من عصفور بحجر واحد بعملية الإحصاء، تلك أنها أمكنها السيطرة على السكان أينما عاشوا وصنفتهم إلى طبقات اجتماعية آوت إليها بني جلدتهم من الإغريق وجعلتهم من المقدونيين من طبقة الصفوة فأعطتهم بعض الامتيازات لعل أهمها هو إعفاؤهم من ضريبة الملح (η αλεκη) (ضريبة الرأس) والأعباء الإلزامية (LEITOURGIA). وكذلك كان الإحصاء مرآة للدولة في النواحي المالية والاقتصادية حيث إن الدولة قد عرفت الدخل المتوقع لها من خلال إيجار أرضها أو ضرائب الأرض التي تنازلت عن حيازتها، كما أمكن للدولة أن تتعرف على عدد السكان ونسبة الضرائب التي ستحصلها منهم، وفي نهاية الأمر تمكن القائمون على إدارة الدولة من وضع ميزانية عامة للدولة يمكن بمقتضاها اتخاذ قرارات مهمة تتعلق بنفقات الجيش والأسطول أو بما ينفق على المعابد والعبادات سواء كانت للآلهة أو للملوك.

وخلاصة القول فإن الغرض الأساسي من إجراء الإحصاء في العصر البطلمي لم يتغير عما كان عليه في العصر الفرعوني حيث كان غرضا اقتصاديا أو ماديا بالدرجة الأولى[٦] ذلك أن المعنى بالإحصاء الممتلكات أولاً ثم البشر ثانياً، بيد أننا ليس لدينا أي مرسوم ملكي يشير إلى بداية عمل إحصاء رسمي للسكان في عصر البطالمة، وإن كان من الممكن أن نتعرف على عمليات الإحصاء بطريقة غير مباشرة من خلال الوثائق البردية المتعلقة بسجلات مسح الأرض فهذه السجلات لها أهمية كبيرة، فتسجيل الممتلكات في حد ذاته جزء من عملية الإحصاء تعرفت الدولة من خلالها على أمرين أولهما: مساحة الأرض المزروعة بشكل إجمالي ثم صنفت هذه الأرض فمنها ما ملكه الملك، ومنها ما منحه الملك لكبار الموظفين، ومنها ما أقطعه الملك للجنود، ومنها ما كان يخص المعابد أو الكهنة، بالإضافة إلى أراضي المدن أو أراضي المراعي وأراض لم يصلها الفيضان، ثانيهما: أنه كان بالإمكان، بعد تحديد نسبة الأرض

---

(4)p. kahoun xIII.

(٥) جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل، مرجع سابق، ص١٠١، راجع كذلك:

D. Thompson, "The Infrastructure of Splendor: Census and Taxes in Ptolemaic Egypt", in *Hellenistic Constructs. Essays in Culture, History, and Historiography*, ed. P. Cartleddge, P. Garnsey and E. Gruen, Hellenisitc Culture and Society 26 (1997), pp. 242-57, Los Angeles 1997; cf P. Hels, pp. 63-68 and M. Austin, *The Hellenistic World from Alexander to the Roman Conquest*, Cambridge, 2006, no. 26.

(٦) إذا كان ملوك مصر القديمة قد استغلوا المصريين بدنيا فإن ملوك البطالمة قد استغلوهم بدنيا وماديا، ولعل هذا يتفق مع نظرية الحق الإلهي في الحكم، فالفراعنة ومن بعدهم ملوك البطالمة ملكوا مصر ومن عليها وفقا لهذه النظرية.

المزروعة، إعطاء عدد إجمالي للسكان وذلك بعمل متوسط بين مساحة الأرض المزروعة وعدد السكان القائمين على زراعة هذه الأرض ومن ثم يمكن إعطاء نسبة كثافة السكان في الكيلو متر مربع.

أما سجلات جباية الضرائب، وبصفة خاصة ضريبة الملح، فهي ذات أهمية بالغة ذلك أنها تعطينا عدد السكان البالغين في منطقة معينة في فترة زمنية معينة، ومن ثم فإن إجمالي مدفوعات هذه الضريبة قد يكون وسيلة غير مباشرة لمعرفة عدد السكان.

١- مسح الأرض (η κατα φυλλον γεωμετρία)

كان أول أمر ملكي لتسجيل الممتلكات (كان يتعلق بالأراضي) مرتبطا بجباية ضريبة الأبوميرا المخصصة لعبادة "آرسينوى" الملكة التي ألهها بطليموس الثاني فيلادلفوس واتخذها زوجة له[٧]. وكان الكاتب الملكي يقوم بتسجيل جميع أنواع مزارع الكروم وبساتين الفاكهة إلى جانب إنتاجية كل منها للعام الثاني والعشرين من حكم فيلادلفوس (٢٦٤/ ٢٦٣ ق.م.) أما بالنسبة لأراضي المستوطنات العسكرية أو أراضي الهبات فيتحمل أصحابها التسجيل على مسئوليتهم الخاصة؛ أما أراضي المعابد وما يتأتى منها فكانت تتم معاملتها على نحو منفصل[٨]. ويشير هذا القرار الملكي إلى نظامين مختلفين لتسجيل الممتلكات كان الأول يقوم به الموظفون الملكيون، أما الثاني فكان أصحاب الممتلكات هم انفسهم المسئولون عن تسجيلها.

ثم أصدر بطليموس الثاني فيلادلفوس قرارا ملكيا بعد ذلك بست سنوات في الأول من شهر توت من العام الثامن والعشرين من حكمه= نوفمبر ٢٥٨ ق.م. وهذا الأمر الملكي مترجم من اليونانية إلى الديموطيقية ويتعلق بمسح شامل لأراضي مصر، وذلك بعد عام واحد من صدور قوانين الدخل P.REV ./(٢٥٩ ق.م.)، ويشير هذا الأمر إلى ضرورة مسح جميع الأراضي وتوضيح طرق ريها ونوعيتها ومدى خصوبتها وحدودها مع أرض الآلهة وأرض المعابد والأراضي الملكية، على أن يتم ذلك منطقة منطقة مع ذكر الفترات التي تكون الحقول جافة فيها، وكذلك الحال يجب ذكر أراضي المراعي وقنوات الري والأراضي التي لم يصلها الفيضان والأراضي التي تروى صناعياً، مع ذكر أراضي البساتين والحدائق بأشجارها والفاكهة التي تغلها وأقسامها العلوية والسفلية وطرقات المشاة في كل بستان والأقسام المؤجرة منها[٩].

وهناك عدة ملاحظات على هذا القرار الملكي:

---

(٧) عن زواج المحارم داخل الأسرة البطلمية راجع:

S. L. Ager, "Familiarity Breeds: Incest and the Ptolemaic Dynasty", JHS 125 (2005), pp. 1-34.

(8) P. Rev. L. 36. ii .3-10.

(9) 0. Karnack. 97 (258 BC).

١. أن القرار صادر من الملك مباشرة وربما كان ذلك في شكل مرسوم (PROSTAGMA) وأرسل إلى سلسلة من موظفي الإدارة المحلية.
٢. أن القرار كان صادراً باللغة اليونانية وتمت ترجمته إلى الديموطيقية حتى يتمكن الكهنة وموظفو الإدارة المحلية من معرفة تعليمات الملك ويتمكن الأخير من معرفة الدخل المتوقع لضيعته ومن ثم يضع الميزانية العامة للدولة.
٣. أن بداية تنفيذ القرار كان من معبد آمون في الكرنك وهذا له دلالته، فالإدارة القوية، في العصر البطلمي المبكر، استخدمت المعابد لتنفيذ مثل هذه القرارات وخاصة في الجنوب، بيد أن القرار يشير إلى تغلغل نفوذ الملوك البطالمة في ريف مصر أكثر ما يشير إلى قوة كهنة معبد آمون.
٤. هناك من يربط بين القرار وبين الحرب السورية الثانية (٢٦٠- ٢٥٣) وأن الملك أراد أن يمول آلة الحرب ونفقات الجنود المرتزقة. وربما يكون ذلك مقبولا.
٥. أن إعداد تقارير مسح الأرض كان يبدأ من القرى أولاً وترفع إلى عواصم الأقاليم ثم إلى الإسكندرية.
٦. يتضمن القرار معلومات تفصيلية عن الأراضي المراد مسحها من حيث جودة تربتها، وهل وصلها الفيضان أم لا، وطرق ري هذه الأرض، مع تحديد مساحة كل نوع منها.
٧. إذا ربطنا بين هذا القرار (الصادر عام ٢٥٨ ق.م.) وصدور قوانين الدخل في العام السابق مباشرة (٢٥٩ ق.م.). فنحن أمام ملك، أو بالأحرى وزير مالية (أبو للونيوس) يخطط بشكل متدرج للسيطرة على كل صغيرة وكبيرة في الدولة التي أدعى ملكيتها.
٨. فيما يخص الإحصاء فإننا لا يمكن أن نجزم إذا ما كان هذا القرار بداية لعملية إحصاء دوري للمتملكات وإن كان ذلك الأمر ليس بجديد عن مصر التي عرفت هذه العملية منذ عصر الدولة الوسطى.

وفي تعليقه على هذا القرار يقول 'مانج' (Manning)[١٠] أن هذا القرار الملكي يعكس محاولة صريحة من الملك للسيطرة السياسية على الدولة كلها، ويظهر ذلك من خلال أن الإحصاء أو المسح لم يقتصر على الأراضي الزراعية المنتجة فقط بل شمل أيضاً الأراضي غير المنتجة[١١] واهتم كذلك بمصادر المياه وطرق الري ومساحة الأراضي المستأجرة وأدوات الزراعة ودخل الكهنة، وأن هذه البيانات

(10) J. G. Manning, *Land and Power in Ptolemaic Egypt*, Cambridge, 2003, p. 150-151.

(١١) الأراضي غير المنتجة هي: Abroches, embrochos, Chersos, holmyris.

ترسل إلى الديويكتيس في الإسكندرية. ولكن علينا أن نشير إلى أن عملية المسح أو الحصر السنوي للحقول كان مرتبطاً بالضرائب أو الإيجارات التي ستحصل من هذه الأراضي.

وكان الكاتب الملكي (Basilogrammatus) هو المسئول عن مسح الأرض في الإقليم الذي يتولى المهمة فيه ويكلف بذلك كتاب القرى[١٢] كل في قريته ويحمله مسئولية المسح السنوي للأرض،[١٣] ويشاركه في ذلك موظفو مكتب سجلات القرية (γραφειον)[١٤] المسئولون عن تدوين سجلات الأراضي وحفظها. وبناءً على هذه السجلات تقدر الضرائب على الأراضي. وكانت عملية المسح (η κατα φυλλον γεωμετριά) في كل قرية تبدأ باجتماع عام في مكتب التسجيل في عاصمة الإقليم وثم يعقد اجتماع آخر بعد شهر لمراجعة سير عملية المسح أو الحصر، ولكن ليس من المؤكد إذا ما كان هذا القرار الملكي يشكل بداية دورية لحصر الأراضي في العصر البطلمي.[١٥] وتشير وثيقة بردية ترجع إلى القرن الثاني[١٦] إلى أن عملية المسح كانت تتم في الفترة من نهاية مارس إلى منتصف إبريل وذلك قبل موسم الحصاد مباشرة.

تعطينا وثيقة بردية مكتوبة بالديموطيقية[١٧] صورة متكاملة عن مسح الأرض في قرية تبتونس في عام ٢٤٠/ ٢٣٩. في الأعمدة الثلاثة الأولى تقدر الأرض الملكية المزروعة ٢,١٨٢,٦٩ أرورة[١٨]، وأن إيجار هذه الأرض حوالي ١٢,٨٦١,٢٥ أردب[١٩] وقد تم تقسيم إيجار تلك الأرض إلى فئتين:

١- الفئة الأولى تحدد وفقاً لنوع المحصول.

٢- الفئة الثانية وفقاً لخصوبة الأرض ويبدو أن هذا المسح كان للأراضي الملكية فقط وأن قيمة الإيجار كانت ٦,٧ أرادب من القمح للأرورة.[٢٠] وكانت هذه النسبة تنسحب على ٦٨% من هذه الأراضي.

---

(١٢) كانت وظيفة كاتب القرية من الوظائف التي يسعى الناس إلى توليها، وذلك لما يتمتع به صاحبها من نفوذ وخاصة في حماية أهله وعشيرته من كثير من الالتزامات لعل أهمها إسقاط أسمائهم من قوائم المكلفين بالأعباء الإلزامية أو المكلفين بدفع ضريبة الملح. بل إن P. Tebt. 19 (119 BC) تشير إلى أن منخيس كاتب قرية كيركيوسيريس قد دفع رشوة ليصبح كاتب قرية.

(١٣) عن الكاتب الملكي ودوره في مسح الأرض راجع:

D. J. Crawford, *Kerkeosiris: an Egyptian Village in the Ptolemaic Period*, Cambridge, 1971,
pp. 29-30.

(١٤) راجع:

M. G., Rashke, The Office Agoranomos in Ptolemaic and Roman Egypt, in Akten XIII (1971),
pp. 349-357.

(15) J. G. Manning, op. cit., p. 150.

(16)P. Tebt. 814.

(17) P. Cair II 31073.

(١٨) الأرورة تساوي ٢٧٥٦ مترا= ١٦ قيراط تقريباً.

(١٩) الأردب يساوي ٣٠ كجم من القمح أو ٣٨,٨ لتر.

(٢٠) وكان متوسط الإيجار في هيراكيلوبوليس هو ٦ ١/٤ أردب، وذلك حسب BGU XIV. 2488.

وهي نسبة عالية عن المعتاد فمتوسط الإيجار في هذه الفترة هو ٣- ٤ أرداب. وبعد ذلك يذكر التقرير قائمة بالمحاصيل المزروعة وأماكن زراعتها وفي النهاية يذكر عدد المزارعين.

وفي العمود الرابع يبدأ تعداد المزارعين، فيذكر اسم المزارع ومساحة الأرض التي يزرعها في العام السابق وفي العام الحالي وقيمة الإيجار من القمح، والمحاصيل التي يزرعها، والمدفوعات التي دفعها بالفعل. أما ظهر البردية فجاء فيها حساب ما يلي يتعلق بالأراضي المزروعة بالأعلاف في الأراضي الملكية، ثم يذكر بعد ذلك عدد ١٣ من المستوطنين من أصحاب المائة أرورة، وبعض المستوطنين أصحاب الإقطاعات الصغيرة، وربما كان أصحاب المائة أرورة من سلاح الفرسان (Μισθοφοροι ιππιεις).

كان العمال في ضيعة أبوللونيوس في فيلادلفيا، وفي غيرها من الضياع، يخضعون لإحصاء منفصل ويتضح هذا من أحد الخطابات الموجهة لزينون والتي يرجع تاريخها إلى ١ أبريل ٢٥٧ ق. م. أن النواب بهذه الضياع لديهم بعض المسئوليات التي تضمن تسجيل عمالهم:

"من 'نيكون' إلى 'زينون' تحياتي. كما أشرت في خطابك فقد قمنا بالتسجيل مع بعض المسئولين عن ضريبة الملح، هذا إلى جانب الأشخاص ممن قمت بإرسالهم. وداعا العام ٢٨، شهر مشير ٨.

العام ٢٨، شهر ديستروس ١١. إلى زينون. المرسل نيكون عن الأشخاص ممن تم تسجيلهم لضريبة الملح".(٢١)

وفيما يتعلق بأراضي المرعى في تبتونس فكانت تشكل ١٠% من مساحة الأرض، أما في كيركيوسيرس فكانت نسبة الأراضي المخصصة للمراعي هي ٦% فقط وكانت مساحتها هي ٦٩,٥ أرورة وكان الفلاحون يستخدمونها كأرض عامة. ولم يكن المزارع يخصص شيئاً من أرضه للرعي أو العلف الحيواني. أما في تبتونس، فعلى العكس، فقد خصص ١٩ فلاحاً بعضاً من أرضهم الخاصة بما يعادل ٥% من مزارعهم وكانت القيمة الإيجارية لهذه الأرض هي من ٣,٥ أردب.

أما فيما يخص الأراضي التي يمتلكها الأفراد (ιδιόκτητος) فبغض النظر عن نسبتها والجدل الدائر حولها فكانت تدفع ضريبة حصاد (επιγραφη) (٢٢) مقدارها من ٥,٤ أرادب عن كل أرورة في أبولونوبوليس، أما في هيراكليوبوليس فكان مقدارها ٤,٨ أردب وهذه النسبة تعادل القيمة الإيجارية التي كان يدفعها المزارع الملكي في الفيوم، وهذه القيمة كانت تتراوح بين ٣- ٥ أرادب للأرورة. (٢٣)

---

(21) P. Lond VII. 1936. I.

(٢٢) عن ضريبة الحصاد هذه راجع:

Vandrop Kateliin, "The Ptolemaic Epigraphe or Harvest Tax", in AFP 46 (2000), pp. 169-232.

(23) A. Monson, op. cit., p. 14-16.

أصدر بطلميوس الثالث= يورجيتس الأول[٢٤] في شهر برمودة من العام ١٩ (نوفمبر/ ديسمبر ٢٢٩ ق. م.) قرارا ملكيا يقضي بضرورة إجراء تسجيل منتظم للممتلكات التي ستدفع ضريبة الـ٢% وأشار هذا المرسوم (الكسرة الباقية منه) إلى المتغيبين عن الخدمة العسكرية و (يحتمل أنه ذكر) وإلى الذين تركوا محل إقامتهم. وكانت مسئولية تسجيل الممتلكات واقعة على رؤساء الأسر المعيشية نيابة عن من يعولون؛ حيث جاءت أسماء الآباء، والأخوة، والأخوات، وربما جاء في الجزء المفقود من النص أسماء الزوجات، والأبناء[٢٥] وكانت هناك ترتيبات مختلفة بالنسبة للإسكندرية، وباقي المدن الإغريقية الأخرى في مصر، حيث كانت تكتب وثائق الإحصاء وتوجه إلى عاصمة الإقليم حيث الإستراتيجوس وإلى الموظفين المسئولين. ويبدو أن فقرات هذا المرسوم كانت تأخذ في الاعتبار العديد من المشكلات التي قد حدثت بالفعل في إحصاءات سابقة- كتسجيل من تركوا محل إقامتهم، ومسئولية التسجيل، والإجراءات المختلفة المتبعة في الحضر والريف.

عقب ذلك بعشرين عاما= العام الرابع عشر من حكم بطلميوس الرابع فيلوباتور= (٢٠٩ ق. م.)- صدر مرسوم ملكي آخر يقتضي إجراء تسجيل وتقييم شامل للممتلكات الخاضعة للضرائب. كان كل أصحاب الممتلكات مطالبين بقبول نتيجة قياس منزله وتقييمه (أو منزلها) ثم بتسجيل النتائج مع مختلف السلطات.[٢٦] هذا وقت سبب هذا الأمر الملكي بعض المشكلات- حسبما ادعى البعض- حيث كان متزامنا مع فترة بذر الحبوب ولم يكن هناك وقت كاف يسمح للقيام بكلتا العمليتين. هذا ويوضح ما لدينا من وثائق أنه تم العمل بالأمر الملكي على نطاق واسع و- كما هو مطلوب- وتم تسجيل الممتلكات بنهاية شهر بابه (Phaophi) من العام ذاته (١٣نوفمبر- ١٢ ديسمبر ٢٠٩ ق. م.). وهكذا استمر إصدار الأوامر الملكية المتعلقة بتسجيل الممتلكات من وقت لآخر.

ولم يختلف الأمر كثيراً في القرن الثاني عن وثائق القرن الثالث فتقارير مسح الأرض التي كان يقدمها كاتب القرية حسب الوثائق البردية[٢٧] كانت على النحو التالي:

ويتاخمها من الجنوب أرض حورس بن حارخوبسيس (Harchypsis) ومساحتها ١٦ آرورة ويجاورها من الجنوب أرض ثيون بن بوليكراتيس (Polykrates) ومساحتها ٨ آرورات، وإلى الجنوب أرض ديدوموس ابن أنتيكراتيس ومساحتها ١٣ آرورة ومعدل الآرورة ١١/ ٤١٢ أرادب من الحبوب وإلى الجنوب أرض الإسكندر بن هيراكليديس ومساحتها ٦ آرورات ومعدل الأرورة هو ١١/ ٤١٢ أرادب من الحبوب.

---

(٢٤) تولى بطلميوس الثالث- يورجيتيس الأول حكم مصر خلفا لوالده في الثامن من شهر يناير من عام ٢٤٦ق.م. وذلك وفقا للوثائق التالية: BGU VI, 1463 *s* OGIS, 56 (246BC)

(25) C. Ord. Ptol. 28.1-6.; *cf* P. Col. Z.11. pp. 169-175.

(٢٦) وهم الكاتب الملكي حسب W. Chrest. 222 والتي ترجع إلى ١٦ نوفمبر من عام ٢٠٩ والتي ترجع إلى ١٢ ديسمبر عام ٢٠٩ و P. Lond. VII1218 والتي ترجع إلى العاشر من ديسمبر من عام ٢٠٩ أو الإبيميليتيس حسب UPZ. I. 116. والتي ترجع إلى شهر أبيب من عام ٢٠٩/ ٢٠٨ ق.م.

(27) P. Tebt. I. 116 (134/2 BC).

ومما سبق نتبين أن تقارير مسح الأرض كانت تتضمن ثلاثة أمور رئيسية هي:

١- تحديد المساحة الإجمالية للأرض مع تحديد هوية هذه الأرض.

٢- تحديد القيمة الإيجارية أو الضرائب الواجبة على هذه الأرض.

٣- إحصاء إجمالي لعدد المزارعين المشاركين في زراعة هذه الأرض.

كانت قرية كيركيوسيرس تعاني انفجاراً سكانياً في القرن الثالث قبل الميلاد، أما قرية تبتونس فمن الممكن تقدير سكانها بناءً على المصادر الخاصة بالضرائب وكان مستوى كثافة السكان في الفيوم في منتصف القرن الثالث هي ٦٠ نسمة في الكيلو متر، أما في قرية كيركيوسيرس في أواخر العصر البطلمي فكانت تقدر بـ ١٢٥ نسمة في الكيلو متر وهذا فتح الباب لإمكانية للربط بين نمو عدد السكان وبين أنواع الأراضي المختلفة. (٢٨)

بيد أنه لا يمكننا أن نعمم الكثافة السكانية في الفيوم على وادي النيل وخاصة إذا كنا نتحدث عن صعيد مصر وذلك لسببين:

١- أن وادي النيل ضيق جداً في هذه المنطقة.

٢- أن أغلب أرض الوادي في هذه المنطقة هي من أراضي الامتلاك الخاصة (ιδιόκτητος) وليست أرضاً ملكية. ومن ثم لا يمكننا أن نقيم مقارنة تاريخية بين الفيوم والوادي ذلك أن كثافة السكان في الفيوم أعلى من كثافة السكان في الصعيد في حين أن الأراضي التي يتملكها الأشخاص أعلى بكثير في الصعيد عما هي عليه في الفيوم.

وإذا أخذنا بالافتراض القائل بأن مستوى كثافة السكان في الفيوم هو ٦٠ نسمة في الكيلو متر المربع (٢٥٤/ ٢٣١ ق. م.) وإذا كنا نعرف أن مساحة الأرض المزروعة في الفيوم هي ١٥٠٠ كيلو متر مربع فإن عدد السكان يكون ٩٠٠٠٠ نسمة، وإذا عممنا هذا الأمر على مصر كلها فيكون الأمر على النحو التالي: مساحة الأرض المزروعة هي ٢٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع فيكون عدد السكان هو ١٢٠٠٠٠٠ نسمة. فإذا أضفنا إلى هذا الرقم عدد سكان مدينة الإسكندرية وهو ٣٠٠٠٠٠ نسمة حسب ديودور الصقلي (*XII. 52. 6*) فيكون إجمالي عدد السكان ١٥٠٠٠٠٠ بيد أن هذا الرقم هو نصف ما أعطاه ديودور لسكان مصر عام ٥٩ حيث ذكر إنهم ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة. (٢٩) ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار زيادة عدد المهاجرين إلى مصر في الفترة من منتصف القرن الثالث إلى منتصف القرن لأول قبل الميلاد بالإضافة إلى زيادة مساحة الأرض المستصلحة.

٢- ضريبة الملح (η άλικη):

لما كان الغرض الأساسي عند ملوك البطالمة من الإحصاء هو فرض ضريبة الملح (**η άλικη**) وجمعها فإن أول وثيقة تتعلق بجباية هذه الضريبة يرجع تاريخها إلى الخامس من نوفمبر من عام ٢٦٣(٣٠) وصدر أول قرار

(28) A. Monson, op. cit., pp. 14- 15.

(29) Diod I 31. 8.

(30) O. Berlin. P. 6359 (263 BC).

ملكي خاص بالإحصاء في إبريل من عام ٢٦٠. [٣١] ولم تقتصر الأوامر الملكية على التعداد من أجل ضريبة الملح فقط بل صدرت الأوامر الملكية لإعفاء بعض أصحاب المهن من هذه الضريبة ففي خطاب من أبوللوينوس وزير المالية، إلى زويلوس (Zoilos) تحية "لقد أعفينا معلمي القراءة والكتابة والمدربين والغنائيين الديونيسيين الحائزين على الجوائز في المباريات والأعياد السنوية الخاصة بالملك، وفي عيد البطلومايا (الذي يقام كل خمس سنوات Pentaeteris) من ضريبة الملح (**η** άλικη) وذلك حسب الأمر الملكي الصادر من الملك بطليموس فيلادلفوس فقد تم إعفاؤهم جميعاً هم والعبيد المولودين في بيوتهم من ضريبة الملح" والسلام.[٣٢]

ومن الأوامر الملكية السابقة يتضح ما يلي:

١- كانت ضريبة الملح تمثل أحد الروافد المهمة في الاقتصاد البطلمي ومن ثم احتكرت الدولة هذه السلعة المهمة وفرضت عليها ضريبة وباعت حق جبايتها إلى ملتزمين(οι τελωνοι).[٣٣]

٢- إذا كان الغرض من التعداد في العصر الفرعوني هو معرفة أعداد القوى العاملة التي ستستخدم في الأعباء الإلزامية أو السخرة، فإن الغرض من التعداد في العصر البطلمي كان غرضا ماليا يتلخص في فرض ضريبة الملح وجبايتها نقدا. وكان معدل الضريبة على النحو التالي:

الفئة الأولى (٢٦٣/ ٢٥٤ ق.م.) وكانت قيمة ما يدفعه الرجل درخمة و٣ أوبول،[٣٤] في حين تدفع السيدة درخمة واحدة، وأول تاريخ لإيصال دفع ضريبة الملح من هذه الفئة يرجع إلى ٩ توت العام الثالث والعشرين = ٥ نوفمبر ٢٦٣ ق. م.، [٣٥] أما آخر تاريخ لإيصال دفع ضريبة الملح من هذه الفئة فيرجع إلى ٩ برمودة العام ٣١= يونيه ٢٥٤ ق.م. [٣٦]

الفئة الثانية (٢٥٤- ٢٣١ق.م.) وكانت قيمة ما يدفعه الرجل دراخمة واحدة، في حين تدفع المرأة ٣ أوبول. وأول تاريخ لدفع ضريبة الملح من هذه الفئة هو ١٣/ ١٤ أبيب عام ٣١= ٣/ ٤ سبتمبر ٢٥٤ ق.م. [٣٧] أما آخر تاريخ لدفع ضريبة الملح من هذه الفئة هو ٢٤ بؤونة العام السادس عشر= ٩ أغسطس ٣١ ق.م. [٣٨]

الفئة الثالثة: (٢٤٣/ ٢١٧ق.م.) وكانت قيمة ما يدفعه الرجل ٤ أوبول، في حين تدفع المرأة ١,٥ أوبول، وأول تاريخ لدفع ضريبة الملح من هذه الفئة هو ١٠ أبيب العام الخامس= ٨أغسطس ٢٤٣،[٣٩] وآخر تاريخ لدفع ضريبة الملح من هذه الفئة هو ٩ بؤونة العام الخامس= ٢١ يوليو ٢١٧. [٤٠]

([31]) p. Count 9. 18.

([32]) PG. Helen. το Δικαιοματα 1, 11 260-265.

([33]) P. Tebt. 732 (242 BC) PCZ. 59130 (256-254 BC).

([34]) W. Clarysse and D. *J.* Thompson, "The Salt Tax Rate Once Again", CDE 7 (1995), p. 223.

([35]) O. Berlin, p. 6359.

([36]) O. Varia, 4.

([37]) O. Michaelides, 115.

([38]) O. Louver, dem. 47.

وهناك عدة أمور لابد من الإشارة إليها:

أولا: أنه (وفقاً لـ O. Varia., 25) ليس لدينا أي إيصال لتسلم أو دفع ضريبة الملح بعد عام ٢١٩ من حكم بطلميوس الرابع فيلوباتور، ولكن وفقاً لبردي إلفنتين فإن الأمر استمر حتى عام ٢١٧ أو إلى عام ١٨١- ١٨٠ حسب بردي تبتونس. (٤١)

ثانيا: أنه قد تم تحصيل ضريبة الملح من الفئة (ب) والفئة (ج) بشكل متزامن لمدة عشر سنوات كاملة في الفترة من ٢٥٤/ ٢٥٣- ٢٤٣/ ٢٤٢ ق.م. وأن التفسير الأقرب لهذه الظاهرة أن معدل الضريبة، ربما يكون قد اختلف من منطقة إلى أخرى.

ثالثا: أن الرجل كان يدفع مرة ونصف مما تدفعه المرأة في الفئة (أ).

٣- إذا كان تاريخ القرار الملكي الخاص بإعفاء بعض أصحاب المهن من ضريبة الرأس غير معروف فإنه بلا شك يرجع إلى فترة أبو للوينوس وظيفة الديويكيتس في الفترة من ٢٥٩- ٢٤٦.

٤- أنه كان على رب كل أسرة أو عائلة أن يقدم إقراراً سنوياً يتعلق بضريبة الملح (αι απογραφαι εις το αλικα) وكان هذا الإقرار يتضمن اسم رب الأسرة وزوجته وذريته من الآباء وإن علوا ومن الأحفاد (οι κογενοι) وإن نزلوا بل كان على رب الأسرة هذا ما يذكر ما لديه من العبيد (οι κογενοι) (٤٢).

٥- كانت ضريبة الملح تجبى من جميع الأفراد دون النظر إلى كون الشخص حراً أم عبداً. ولم يكن هناك معدل للضريبة للأحرار وآخر للعبيد بل يدفع الجميع نفس النسبة، فكان الرجل حراً أم عبداً يدفع دراخمة واحدة وتدفع المرأة، حرة كانت أم آمة، تدفع ٣ أوبول وذلك إذا كنا نتحدث عن الفئة (ب) في الفترة ٢٥٤/ ٢٣١ ق.م.(٤٣)

٦- يمكننا أن نحصر الفئات المعفاة من ضريبة الملح فيما يلي:

أ- معلمو القراءة والكتابة.

ب- المدربون والفنانون الديونوسيين (التي تعقد سنوياً) أو الحاصلون على جوائز في مباريات البطوليمايا (Pentaeteris) التي تقام كل خمس سنوات.

---

(39) O. Elkab, 2.

(40) P. Berl. Dem. III 13537 W; Claryssee and Thompson, Counting, p. 45. P..

(41) P. Tebt III, 880.

(٤٢) افترض T. Reekmans أن كلمة οι κογενοι الذرية لم تكن هي المقصودة في النص بل إن كلمة οι κογενοι= عبيد المنزل التي تطابقها في الحروف هي المقصودة فليس من المعقول تمتد المنحة الملكية philanthropia إلى هذه الفئات وذريتهم من بعدهم بل الراجح أنها تضم أصحاب هذه الفئات وعبيد منازلهم οι κογενοι:

T. Reekmans, CDE 54. (1952), p. 406

(43) D. J. Thompson, "Ou the lmportance ofBeing Apapyrologist", υι ASP 42 (2001), pp. 43-44.

٧- ليس معنى صدور قرار ملكي بإعفاء بعض أرباب المهن من ضريبة الملح أنه لم يكن يتم تسجيل في الإحصاء، ذلك أن الإحصاء كان يشمل الجميع.

٨- كان المصطلح المستخدم لدفع ضريبة الملح هو (τετακται) بيد أنه في العام الثالث من حكم يورجيتس الأول= ٢٤٤ ق.م. بدأ استخدام مصطلح *πεπτωκεν* وإن كان المصطلح الأول (τετακται) عاد للظهور مرة أخرى في الفترة من ٢٢٣ إلى ٢٠٧ ق.م. ولكن يجب أن يأخذ في الاعتبار إذا ما كنا نتحدث عن أوراق بردي أو قطع أوستراكا.(٤٤)

مصطلح التعداد:

اتبع البطالمة منهجا مزدوجا في إجراء الإحصاء بمعنى أنه كان يتم إجراء إحصاء لشيئين في نفس الوقت، فكانت إحدى أولويات الملك البطلمي إحصاء السكان والدواب. بل إن إحصاء السكان نفسه كان ينقسم بدوره إلى إحصاء للسكان وفقا للأسر المعيشية أو وفقا للمهنة أو الحرفة، وكذلك الحال فإن إحصاء الحيوانات كبيرها وصغيرها كان يصنفها إلى أنواع وقطعان. ومما تقدم يجب علينا تحديد المصطلحات المستخدمة في عملية الإحصاء وذلك حتى يتسنى لنا تحديد أنواع التعداد وأشكاله، وكذلك الحال مقابلة المصطلح اليوناني بالمطلح الديموطيقي.

١- **الإحصاء من بيت إلى بيت** (κατα οικιαν απογραφαι):

ويقصد به التعداد الشامل للدولة ويتضمن إقرارات التعداد، التي كان رب كل أسرة مسئولاً عن تقديمها إلى الإدارة المحلية، ويضم هذا الإقرار أيضا الممتلكات المختلفة مثل العبيد والحيوانات والمنازل وغيرها. وإن كان الأصل في التعداد أن يكون دورياً(٤٥) وبشكل منتظم فإن هذه الصفة من العسير أن نجدها في عمليات الإحصاء في مصر عصر البطالمة. ومن ثم فمن الضروري أن نسميه إحصاء.

بيد أننا يجب أن نشير إلى أن مصطلح κατα οικιαν απογραφαι (التعداد من بيت لبيت) لم يستخدم في العصر البطلمي، وكان استخدامه مقصوراً على العصر الروماني، وربما كان مصطلح *κατα ανδρα απογραφαι* يدل على إجراء التعداد في العصر البطلمي(٤٦) أما مصطلح loagraphia فقد استخدم في الإشارة إلى التعداد في القرن الأول قبل الميلاد فقط(٤٧) أما أقدم المصطلحات استخداماً، في العصر البطلمي، فهو

(44) W. Clarysse and Thompson, The Salt Tax Rate Once Again, íη CDE, p. 225.

(٤٥) لم تعرف مصر في عصر الرومان التعداد الدوري قبل عام ٩٨م عن هذا الأمر راجع:

R. S. Bagnall and B. W. Fήer, *The Demography of Roman Egypt*, Cambridge, 1994, pp. 5-6.

(46) p. Count 51. 4.

(47) P. Tebt. 103 (94- 61 BC).

κατα εθιιος وذلك عام ٢٢٩ ق.م. [٤٨] أما المصطلح اليوناني τον τωιι κατ εθιιος فهو يساوي بايو ونيب (p3y= w wnip) الديموطيقي.[٤٩]

٢- **إحصاء فئات السكان حسب المهنة أو الوظيفة** (κατα εθνος απογραφη):

يشير هذا المصطلح إلى تعداد الأفراد حسب مهنتهم أو حسب وظائفهم، ويتم ذلك بمساعدة شيوخ الطوائف أو الحرفيين مثل شيوخ المزارعين (presbyteroi أو Prostatai). ويبدو أن تسجيل إقرارات الإحصاء في النظامين السابقين كان قائماً على احتمالين:

أ) أن يتم التسجيل للإقرار الخاص بالتعداد على مسئولية صاحب الإقرار أو المتقدم به.

ب) أن يكون التسجيل الخاص بإقرارات التعداد تسجيلا رسمياً. بمعنى أن يكون الموظف الحكومي هو المسؤول عن التسجيل.

٣- **الإحصاء الفئوي**:

ويتضمن إعداد قائمة لفئات معينة، فكان مصطلح P3rn (الأسماء) يشار بها إلى قائمة معينة. وهناك ثلاثة مصطلحات تشير بشكل ما إلى الإحصاء وهي wn وتعني قائمة بيد أن كلا المصطلحين لا يشيران بوضوح إلى عملية التعداد. أما مصطلح شبسس spss (جباية الضرائب) فيستخدم في الإشارة إلى الرسوم المستحقة عن ضريبة الملح، وإذا كان مصطلح λαγγραφια قد استخدم في العصر الروماني للإشارة إلى ضريبة الرأس[٥٠] فإن من الجائز أن يكون المصطلح نفسه قد استخدم في مرحلة سابقة ليشار به إلى التعداد نفسه فقد ظهر هذا المصطلح في عهد بطليموس الرابع، بيد أنه من الأفضل ترجمة λαγγραφια بمعنى تسجيل ذلك أنه يشير إلى إعداد قوائم أكثر ما يشير إلى التعداد نفسه. [٥١]

عملية الإحصاء:

لما كانت السنة المالية في القرن الثالث قبل الميلاد، تبدأ في ٢١ أ مشير= ٢٣ مارس[٥٢] فإنه من المنطقي أن نفترض أن عملية التعداد كانت تبدأ في هذا التوقيت أيضا، ذلك أن موسم الحصاد يبدأ في أواخر شهر أمشير (بداية شهر إبريل) حيث تبدأ عمليات المحاسبة Διαλογισμός ودفع الضرائب النقدية، ولما كان الاقتصاد المصري قائماً على الزراعة فلم يكن أمام المزارعين من طريق لدفع الضرائب النقدية، وخاصة ضريبة الملح= ضريبة الرأس إلا بعد بيع الفائض من محاصيله.

([48]) P. Count. 3. 148 (229BC) and P. Count. 51.4 (181-180 BC or 157-156 BC).

([49]) P. Count. 4. A56.

([50]) N. Lewis, The Compulsory Public Services of Roman Egypt, Papyrologica Florentia, second edition, vol. XXVIII, 1997.

([51]) W. Clarysse, and D. J. Thompson, *Counting people in Hellenistic Egypt,* Cambridge, 2006. p. 17.

([52]) Tebt. 1. 103, = W. Chrest.1. 121; P. Tebt. I121 (94-61 BC).

بيد أن هناك مجموعة من البرديات تشير إلى أن الإحصاء كان يبدأ بعد السنة المالية بفترة وجيزة، فمنها ما يشير إلى أن التعداد كان قد بدأ في الثامن من شهر أمشير في العام الثامن والعشرين من حكم فيلادلفوس= إبريل ٢٥٧[٥٣] وأشارت بردية ثانية إلى أن الإحصاء بدأ في الثالث والعشرين من شهر أمشير في العام الثلاثين= ١٦ إبريل ٢٥٦ ق.م. [٥٤] وفي بردية ثالثة بدأ التعداد في الثامن عشر من أمشير= ٢٢ مارس ٢٥٧ق.م. [٥٥] أي قبل بداية العام المالي بثلاثة أيام فقط، بيد أننا يجب أن نشير إلى أن الوثائق السابقة لم تستخدم مصطلح απογραφηιον،وربما يعني هذا أن التسجيل في تلك الوثائق كان لعمال مكلفين بالعمل في أشغال الري. [٥٦]

ولكن يجب أن نشير إلى أنه في أواخر القرن الثالث قبل الميلاد، ومن خلال دراسة إيصالات دفع ضريبة الملح، تبين أنه قد تم استبدال بداية العام المالي من ٢١ أمشير إلى الأول من شهر توت (Thuth) وهو البداية التقليدية للسنة المصرية.

حقيقة لم تتوافر لدينا أية أدلة عن سير الإحصاء البطلمي إلا بعد حكم بطلميوس الثاني، وشهدت هذه الفترة أيضا أول ما تم حفظه من السجلات التي تتيح لنا الاطلاع على ملامح هذا الإحصاء. ويرجع أول تاريخ فعلي لبداية عملية الإحصاء إلى العام الخامس والثلاثين من حكم بطلميوس الثاني (٢٥١/ ٢٥٠ق.م.)، ولكن بعض السجلات التي نشرت حديثاً تشير إلى فترة سابقة عن حكم بطلميوس الثاني فهناك أدلة ترجع ضريبة الملح– التي كان يرتكز تحصيلها على المعلومات الناتجة من الإحصاء– إلى ثلاثة عشر عاما سابقة مع أول وثيقة باقية لإيصال ضريبي وذلك في الخامس من نوفمبر ٢٦٣ق.م. [٥٧] ومنذ أبريل عام ٢٦٠ق.م. كشفت الأوامر الملكية لتسجيل الدواب والعبيد في الولايات البطلمية في سوريا وفينيقيا عن إجراءات إحصاء موسعة شملت الإمبراطورية البطلمية بأسرها. [٥٨] ومن خلال ومجموعة السجلات الصادرة عن المسئولين الملكيين؛ حيث تم تحديد نطاق زمني إلزامي للتسجيل وهو (ستون يوما للدواب، وعشرون يوما للعبيد) كما تطلب الأمر إجراء تسجيل للدواب بصفة سنوية لحسابات مستقبلية. إن الاهتمام بجباية الضرائب يعد محور الأوامر الملكية الصادرة لإحصاء الدواب.

كان كتاب القرى يذكرون مع أحد الكتاب الملكيين في بداية كل سجل من سجلات الضرائب، وهكذا فمن المحتمل أن مكتب كاتب القرية كان مقرا لإعداد قوائم السكان لتسليمها للمراكز الرئيسية من أجل استخدامها لاحقا على يد الكتاب المعنيين بجمع الضرائب. وكانت خبرة كتاب القرية داخل نطاق القرية تخدم

(53) P. Lond. VIII. 1930 (257 BC).

(54) PCZ. 1. 59/30 (256 BC).

(55) PSI V. 488 (257 BC).

(56) P. W. Pestmann, *Chronologie egyptienne d'apres les textes demotiques (332 αv. J.C.-453 ap. J.C.)*, Papyrologio a lugduno-Batava 15, Leiden, 1967, p. 6.

(57) O. Berlin. P. 6359.

(58) C. Ptol-Ord. 21-22.

بقية الكتاب لدى جمع البيانات وفحصها. فكتاب القرية أدرى بشعابها وبمنازلها، وبالأسر التي تقطنها أو السكان المنتقلين منها وإليها. كان هناك بعض القرى أو القرى الصغيرة التي تعد أصغر من أن يخصص لها كاتب؛ وكانت مسئولية تلك القرى الصغيرة محل خلاف ونزاع. وكان كاتب القرية مكلف بعمل القوائم الخاصة بسكان قريته وذلك تحت الإشراف العام للكاتب الملكي. وربما كان قراره هو القرار الأخير في حسم العدد الذي تتألف منه أسرة معيشية ما. وكان صاحب السلطة في الفصل في أي جدل قائم حول ضريبة الملح.[٥٩] وكانت قوائم إحصاء السكان تقتصر– في معظم الوثائق– على ذكر الأشخاص البالغين الذين هم في سن دفع الضرائب وخاصة ضريبة الملح. فكان هناك تقرير إجمالي لكل قرية والآخر تفصيلي بكل أسرة معيشية، أما التقرير الإجمالي فكان على النحو التالي:

كانت الخطوة الأولى في التعداد هي أن يقوم موظفو الإدارة المحلية، وخاصة كتاب القرى والكومارخوي، بتسجيل أسماء سكان قرية أو عزبة اسماً اسماً ثم تصنف هذه الأسماء إلى مجموعات وفقاً لطبقات السكان المقيمين في كل قرية أو وفقاً لأجناسهم، وبعد ذلك يتم تصنيفهم إلى العائلات أو الأسر المعيشية التي ينتمون إليها. ثم يذكر التقرير بعد ذلك العدد الإجمال للذكور المؤهلين لدفع الضريبة، επιτελης [٦٠]وكان التقرير يحدد هوية الأشخاص المكلفين بدفع الضرائب ويحدد نوع الضريبة الواجب دفعها فيذكر عدد المصريين (Αιγυπτιοι) والهيللينيين (*Ελληνu* = Wynn). وكان عددهم ٤٩١٧.[٦١] ويشكل هذا الرقم نسبة تتراوح بين ١٠– ٢٠% من سكان إقليم الفيوم في الفترة من ٢٥٤– ٢٣١ق.م. أما الفرس περσης = Mdy فكان عددهم ١٤١ نسمة[٦٢] في نفس الفترة ولم يكن عددهم يتجاوز ٠,٣% من السكان. ولم تخل الوثائق من ذكر العرب (Hgr = Αραψ)[٦٣]. بل كانت هناك قرية في قسم ثيميستيس (Themistos) تسمى قرية العرب.[٦٤]

وتشير إحدى وثائق البردي الديموطيقي[٦٥] إلى أن عدد السكان البالغين المؤهلين لدفع ضريبة الملح في قسم ثيميستيس كان ١٠٨٧٦ شخصا ويقسم الكاتب هؤلاء السكان تقسيماً أولياً إلى ذكور وإناث ثم يقسم الكاتب هذا العدد الإجمالي إلى طبقات من السكان إما وفقاً للجنس الذي ينحدرون منه *καθ εθνος* فمنهم الإغريقي والفارسي والمصري، أو وفقاً للمهنة التي يعملون فيها، فمنهم الفلاح، وصانع الخمور، والفخراني، وتاجر

(59) Claryssee and Thompson, Counting, p. 29.

(60)P.Lille III 99 and P. Sorb. Ιτιν. 211-212.

(61) P. Count. 1 3, 23.

(62) P. Count. 3, 44.

(63) P. Lille. Dem. 11, 59.

(٦٤) عن العرب في مصر في العصرين اليوناني والروماني، راجع: محمد عبد الغني، شبه الجزيرة العربية ومصر والتجارة الشرقية القديمة، الإسكندرية ١٩٩٩.

(65) P. Lille Dem. 99, verso, col. 3.

الجعة وغيرهم، ويشير الكاتب إلى الفئات المعفاة من بعض الضرائب فكان الإغريق والفرس لا يدفعون ضريبة الأوبول وهي ضريبة صغيرة مقدارها أوبول واحد كانت تدفع مع ضريبة الملح.

وهكذا فإن تقرير الإحصاء كان يشير إلى إجمالي عدد السكان في مجموعة من القرى أو العزب أو في قسم إداري معين. ويحدد التقرير عدد الرجال البالغين وعدد السيدات البالغات. يحدد التقرير الفئات المعفاة من بعض الضرائب ويخصم هذا العدد من إجمالي العدد الكلي للسكان، وينتقل التقرير بعد ذلك إلى توزيع هذا العدد الإجمالي كل على قريته أو محل إقامته. ثم يتم تحديد الطبقات والفئات التي يتكون منها مواطنو كل قرية. ثم يذكر التقرير المهنة أو الوظيفة الخاصة بأصحاب كل فئة أو طبقة، ويلحق بالتقرير في نهاية كل قائمة عدد ما يمتلكون من الماشية أو الدواب.(٦٦)

أما صيغة إقرار التعداد الذي يقدمه رب الأسرة فكانت على النحو التالي:

اسم رب الأسرة أو عائلها واسم أبيه وحرفته، ثم يذكر أسماء عائلته بشكل تنازلي على النحو التالي: اسم الزوجة وأسماء الأبناء البالغين (الذي وصلوا سن ١٤ سنة) وفي بعض الأحيان يذكر أسماء أخوته وأخواته وأسماء ما يملكهم من عبيد. وإذا كان الأبناء قد تزوجوا فإنه يذكر زوجة كل واحد منهم بعد زوجها مباشرة في القائمة. لذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار أن قوائم إحصاء السكان لم تكن تتضمن الأطفال الذين لم يبلغوا السن القانوني لأنهم لم يكونوا مطالبين بدفع ضريبة الملح(٦٧) ثم يذكر بعد ذلك عدد ما يمتلكه من العبيد أو قطعان الماشية. (٦٨)

هذا ولم يرد دليل من عصر البطالمة يفيد بإجراء إحصاء للسكان على نحو دوري، ففي الواقع فإن التعديلات المضافة على السجلات تفيد بأن القوائم الموجودة كانت مجرد قوائم يتم تحديثها على نحو منتظم ذلك أن جباة الضرائب كانوا في حاجة لمعرفة أسماء من يمكن تحصيل الضرائب وأعداد هم، ويحتفظ بعض مسجلي الضرائب بالتعديلات الواردة على القوائم السابقة؛ والتي تدون التغيرات الطارئة على السكان من حالات وفاة أو اختفاء من منطقة ما وما إلى ذلك، وتتشابه هذه التغيرات في السجلات مع تلك المتغيرات الملحوظة بمسح الأراضي عقب سلسلة من عملية الفحص (episkepseis) التي يتم إجراؤها على مدار عام، ومن أقرب التخمينات أنه كان يتم إجراء تحديث للقوائم بصفة منتظمة انطلاقاً من اشهادات المواليد والوفيات(٦٩).

وهكذا فإن المعلومات المتعلقة بإجمالي عدد السكان كان يتم جمعها بإحدى طريقتين إما بناء على المهنة أو من بيت لبيت، ففي حالة جمع المعلومات وفقا للمهنة كانت المعلومات تستمد من شيوخ هذه المهنة أو من ممثلين

(66) W. Clarysee, "Greeks and Persians ín a Bilingual Census list", *Acta Demotíca* = Acts of Fifth International Conference for Demotists, Studi dí Pisa 17 (1994), pp. 69- 77.

(67) S. B. Promeroy, "Family History ín Potlemaic Egypt", Procc. XX (1994), p. 593.

(68) P. Lille. Dem III 99, col. 4 (230-228); cf. CPR XIII 4, col. 10, Lin 176-183 (third century).

(69) W. Claryssee and D. Thompson, *Counting the People ín Hellenístíc Egypt,* vol. II, Cambridge, 2006, p. 19.

عنهم مثل شيوخ المزارعين (presbyteroiأوprostatai). وهناك أصحاب بعض المهن الصغيرة التي لا تشكل مجموعة فكان على الموظفين الملكيين المحليين أن يستقصوا إذا ما تم تسجيلهم أم لا. ومن هؤلاء المدرسون وكان عددهم ٢٤٤ مدرسا في الفيوم،[٧٠] والرياضيون والممثلون والأطباء ورجال الشرطة وكان عددهم ١٦٥٦٧ من إجمالي نسبة السكان[٧١] في الفيوم بما يعادل ٣,٣%، والكهنة ورجال الدين. وفي حالة جمع المعلومات من بيت لبيت يمكن تخيل احتمالين: إما أنه توثيق شخصي- كما حدث فيما بعد في الحكم الروماني- أو أنه توثيق يتعهد به المسؤولون المختصون. ففي قوائم التعداد من بيت إلى بيت (κατα οικιαν απογραφαι) في العصر الروماني فكانت وثائق تعداد الأسر المعيشية هي قاعدة الإحصاء، وكانت مسئولية إعلان قوائم الإحصاء تقع على أرباب الأسر. وكان التوثيق الشخصي في مصر ما قبل عصر البطالمة من الممارسات الخاضعة لسيطرة الحكومة. وانتهج الحكام الجدد هذا الأسلوب وشكل ذلك جزءا جوهريا من السياسة المالية في أوائل العصر البطلمي، في الداخل والخارج. وجدير بالذكر أن الجدل الدائر حول الأمثلة القليلة الباقية من وثائق تعداد الأفراد وفقا لنظام بيت بيت في العصر البطلمي إن دل على شيء فإنه يدل على أن عملية الإحصاء لم تكن ذات معايير معينة ولم تجر بانتظام. [٧٢]

وفيما يلي نعرض لمجموعة من الأسر المعيشية حسبما جاء في وثائق وإيصالات جباية ضريبة الملح، ففي الوثيقة الأولى[٧٣] والتي ترجع إلى عام (٢٥٤- ٢٣١ق.م.)، وهي عبارة عن إقرار مقدم من المدعو 'Leptines' (جنرال مقدوني) كان يقيم في مدينة كروكوديلوبوليس (Krokodilon polis)، عاصمة إقليم أرسينوي، عن ضريبة الملح المفروضة على أسرته والتي تتألف من شخصه، وزوجه، وأربعة أبناء وابنة، وجميعهم من دافعي الضرائب (الإجمالي سبعة، المبلغ المستحق ٦ دراخمة)، هذا إلى جانب ٩ عبيد ذكور، و١٣ من الإناث (المبلغ المستحق ٦,٥ دراخمة) مع عدد من العبيد (+أربعة).

وفي الوثيقة الثانية[٧٤] والتي ترجع إلى عام (٧= ٢٤١/ ٢٤٠ق.م.) وهي عبارة عن إقرار عن ضريبة الملح يقدمه الدعو تاروثيناس (Tarouthinas)- من تراقيا- ويضم الإقرار كلا من تاروثيناس نفسه، وزوجه، وأخيه، وعمه، وعمته وولديها، وعم آخر وابنه (الحصيلة ٩)، مسبوقة بوثيقة مزدوجة عن المواشي التي يقوم على تربيتها (من أغنام، وماعز، وخنازير) للعام السابع من حكم بطلميوس الثالث. والإقرار هذه المرة من إقليم أكسيرينخوس.

أما الوثيقة الثالثة[٧٥] والتي ترجع إلى ٤ من شهر كيهك (Choiack) العام السابع من حكم بطلميوس الثالث= ٢٣ يناير ٢٤٠ ق.م.)، وهي سجل لأسرة آكسيليبيادس المعيشية والتي تتكون من خمسة عشر فردا وهو

(70) P. Count. 1, 7-9.

(71) P. Count. 1, 5.

(72) W. Claryssee and D. Thompson, op. cit., p. 20.

(73) P. Lille 127 = W. Chrest. 199 = C. Ptol. Sklav. 87.

(74)P.Frankf. 5.

(75) W. Chrest. 198 = C. Pap. Jud. 136.

شخصه، وزوجه، وأربعة أولاد (أعمارهم ١٥، ١٣، ١٠، ٥ أعوام[٧٦])، وممرضة، وست عمال مزارع، وراع أغنام، وراع للبقر. تلا ذلك وثيقة تحصى الحبوب ومحاصيل أخرى، مع تفاصيل ما هو مطلوب للاستخدام الشخصي، ولحيواناته العاملة على سبيل الإيجار في قطع أراض أخرى؛ بعضها في مكان آخر وبعضها في مخزن القمح الملكي في بوباستوس– الفيوم، يرجى ملاحظة أعمار هذا الرجل حيث يخضع واحد منهم فقد لدفع الضرائب. ويقيم صاحب الإقرار في قرية بوبسطة في إقليم الفيوم.

ولنا ملاحظتان على هذه الإقرار الأولى أن صاحب الإقرار ذكر أعمار أبنائه" وهو ما لم يرد في الإقرارات الأخرى" ومن هؤلاء الأبناء من كان ملزما بدفع ضريبة الملح وهو ولد واحد تجاوز الخامسة عشرة وآخرون لم يبلغوا الحلم بعد بل إن منهم طفلا عمره خمسة أعوام فقط أما الملاحظة الثانية وهي مبنية على الأولى، أن ذكر أعمار هؤلاء الأطفال غير المكلفين بدفع ضريبة الرأس ربما يعزز الافتراض القائل بأنه كان يجري تحديث سنوي لهذه الإقرارات دون الحاجة إلى عمل تعداد دوري.

أما الوثيقة الرابعة[٧٧] والتي ترجع إلى (القرن الثالث، فهي عبارة عن إقرار يقدمه أحد التراقيين (من فرس السلالة *epígone*)[٧٨] لأسرة معيشية تتألف من أربعة أشخاص، عبارة عن شخصه، ووالدته، وأخوين (أصغر سنا منه) (أحدهما يبلغ من العمر ٣٢ عاما). تلا هذه الوثيقة أخرى لإنتاجية (الشعير). والإقرار من إقليم أرسينوي أيضا.

وهناك بعض الملاحظات على هذه الوثيقة:

(أ) أن صاحب الإقرار كان يقدمه في مكتب المدينة في أرسينوي.

(ب) أنها من الوثائق القليلة التي يذكر فيها صاحب الإقرار سن أحد من يعولهم وهو أخ له عمره ٣٢ عام ويستوجب دفع الضريبة.

(ج) يذكر صاحب الإقرار أنه تراقي من فرس السلالة (*Epígone*) وهذا يؤكد أن الإقرارات كانت تؤخذ من الجميع دون النظر إلى أصله أو جنسه.

وبعد هذا الإقرار يذكر صاحب الأسرة المعيشية ما تنتجه أرضه من الشعير ومقداره أربعة أرداب[٧٩].

والوثيقة الخامسة[٨٠] والتي ترجع إلى عام (٢٢٧ ق.م– ؟)، نسخة بأحد السجلات الرسمية عبارة عن سجل مزدوج لضريبة الملح (απογραφη αληκον) من سيدة تدعى "أتيروس (Ateroous)– سيدة تعمل كأمينة

---

(٧٦) هناك جدل دائر بين الباحثين حول حساب أعمار السكان وهل يبدأ من اليوم الأول للميلاد أم من عيد الميلاد الأول، وإن كانت الوثائق تشير إلى عيد الميلاد الأول على أنه هو نفسه يوم مولد الطفل، وهذا يعني أن الطفل يوم تسجيله يكون قد بلغ عامه الأول وليس يومه الأول. عن هذه الإشكالية راجع:

N. Kruit, Age Reckoning ín Hellenistic Egypt, ín P.W. Verhoogt and P.Vleeming, *The Two faces of Graeco-Roman Egypt* = P. L. Bat. 30 (1998). pp, 37-58.

(77) P. Alex. 553 = W. Chrest. I, p. 823.

(٧٨) عن هذا المصطلح راجع:

C.A. La'da, Who were those ofthe Epigone, ín Aken XXI (1997), pp. 563-569.

(79) Clarysse and Thompson, A Ptolemaic Census Declaration from the Alexandria Museum, ín ZPE 140, pp. 203-205.

(80) P. Tebt. III 814, 45-58.

متجر عام- لأسرتين ربما تشكلان أسرة معيشية واحدة، أولهما أسرة مؤلفة من سيدتين هما "أتيروس" وابنتها؛ وثانيهما ابن هركليدس بن أبوللون وأبنائه الثلاثة (الإجمالي أربعة أفراد).تلا هذه الوثيقة بيان مدفوعات (المجلد الثاني ٥٩- ٧٢) لضريبة التجديد، على بعض الممتلكات التابعة لـ "ثاسيس"، ابنة "سيمثيوس" و"أتيروس" وهذه الوثيقة من مدينة كركوديلوبوليس عاصمة إقليم الفيوم.

وهناك عدة ملاحظات على هذه الوثائق:

١. جميع هذه الوثائق مكتوبة باللغة اليونانية وليس من بينها أي وثيقة ديموطيقية.

٢. جميع هذه الوثائق عبارة عن إقرارات تتعلق بضريبة الملح ولم يرد فيها إشارة إلى الإحصاء أو التعداد.

٣. أربع من هذه الوثائق من إقليم الفيوم فوثيقتان من العاصمة كروكوديلوبوليس وثالثة من بوبسطة والرابعة من أرسينوي، أما الوثيقة الخامسة فهي من إقليم أكسيرينخوس= البهنسا بني مزار المنيا.

٤. أربعة من أصحاب هذه الإقرارات هم من المستوطنين الإغريق مقابل إقرار واحدة لسيدة مصرية.

٥. ربما يكون الإحصاء الذي تم في العام السابع من حكم بطليموس الثالث هو المناسبة التي من أجلها كتبت جميع السجلات السابقة- عدا الوثيقة W.CHREST 198- فلم يحدد تاريخ كتابة هذا النص، لكن الأرقام التي يسجلها النص لضريبة الملح تفيد بأنها ترجع إلى الفئة الثانية (٢٥٤- ٢٣١ ق.م.). أما آخر هذه الوثائق[٨١] والتي يرجع تاريخها إلى أربعة عشر عاما عقب الإحصاء المنعقد في العام السابع فليس دليلا كافيا على إجراء دورة إحصاء دورية؛ حيث إن التاريخ المدون على هذا النص (٢٢٧ ق.م.) لا يمثل تاريخا للتسجيل وإنما هو تاريخ دفع ضريبة الملكية فيما بعد على يد ابنة آتيروس في ٢٩ طوبة (TYBI) لعام ٢٠ (١٦ مارس ٢٢٧ ق.م.)، بمجرد نهاية العام المالي[٨٢].

٦. وبصفة عامة فإن الأسر المعيشية المدونة في هذه الوثائق تعد أسرا كبيرة، إلى جانب ذكر العبيد وبعض العمال في بعض الحالات، يلاحظ أن الجندي*Leptínes* (في وثيقة.W Chrest 199) لديه عدد جم من العبيد (+٢٥)، مع ذكر منشأتين منفصلتين على الأقل، أما المعلومات المضافة عن الدواب (P. FRANKF. 5)، والحبوب (W. CHREST. 198 AND P. ALEX. 553) فتوضح كلا من مدى اهتمام الدولة بالثروة الضريبية، وتوضح أيضا عدم وجود شكل رسمي قياسيا تتخذه تلك الوثائق[٨٣].

ونخلص مما سبق إلى ما يلي:

١. لا نعرف متى بدأ الإحصاء في العصر البطلمي وإن كانت الوثائق تشير إلى معرفة مصر للإحصاء قبل قدوم البطالمة، وما لدينا من وثائق من العصر البطلمي يرجع إلى عصر بطلميوس الثاني والثالث.

٢. كان هناك إحصاء رسمي غير منتظم قائم على أساس إقرارات أرباب الأسر المعيشية، أو قوائم الأسر المعيشية على أساس المهنة.

([81]) P. Tebt. II, 814.

([82]) Claryssee and Thompson, *Counting the People,* p. 23.

([83]) Ibid. pp. 24- 25.

٣. كان تسجيل الممتلكات المنقولة وغير المنقولة من المصادر المالية المهمة بالنسبة لدولة البطالمة ومن ثم فإنه قد بدأ تسجيل هذه الممتلكات منذ عصر فيلادلفوس.

٤. كان تسجيل الدواب صغيرها وكبيرها من المتطلبات المهمة في عصر البطالمة ومن ثم فإن قوائم الدواب غالبا ما كانت تلحق بقوائم الأسر المعيشية، وفي بعض الأحيان كانت تلحق بقوائم الأسر المعيشية ، وفي بعض الأحيان كانت تلحق بسجلات الممتلكات الخاصة مثل الأراضي، بل كان هناك إحصاء خاص بالحيوانات.

٥. كانت المسئولية عن تسجيل إقرارات الإحصاء أو إقرارات الملكية تسير على محورين: أولهما: المسئولية الشخصية حيث كان رئيس كل أسرة معيشية ملزما بالحضور إلى المكتب المركزي في قريته وتدوين إقراره عن أسرته المعيشية على مسئوليته الشخصية، وكانت تلك هي القاعدة المتبعة بداية من حكم فيلادلفوس.

٦. ثانيهما: المسئولية الرسمية حيث يقوم الموظفون الملكيون المكلفون بالإحصاء بالتجوال داخل كل قرية أو عزبة وأخذ البيانات من بيت إلى بيت ثم عمل تقرير جماعي كما ذكرنا من قبل.

٧. إذا كنا نتحدث عن تسجيل الممتلكات فلا شك في أن الأمر سيختلف والأقرب إلى الأفتراض هو أن يكون التسجيل بشكل رسمي بمعنى أن يكلف به الموظفون، فسجلات مسح الأرض أو تسجيل الحدائق أو البساتين التي ستدفع ضريبة ما مثل الأبوميرا (السدس أو العشر) كانت مسؤولية رسمية وليست مسؤولية شخصية. أما أصحاب أراضي المستوطنات فقد كان مسموحا لهم بتسجيلها على مسؤولياتهم الخاصة.

٨. يبدو أن بعض المجموعات قد خضعت لإحصاء منفصل، وكان الجيش أحد أهم تلك المجموعات، بالإضافة إلى أصحاب الإقطاعات العسكرية[٨٤]، أو الجنود الذين هم تحت السلاح.

٩. وإذا ما تم تعداد السكان فإن المعلومات كانت ترسل إلى الإسكندرية، وتشير بعض الوثائق إلى أن الإحصاء كان قد أجرى على مراحل– منها ما هو مختص بالقرية، ومنها ما يختص بالقسم MERIS أو الإقليم NOME– ويتضح هذا من سجلات مسجلي الضرائب.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

– جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل، الدولة والمؤسسات من عصر الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان، ترجمة محمد فؤاد الدهان، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٤.

– محمد السيد عبد الغني، شبه الجزيرة العربية ومصر والتجارة الشرقية القديمة"، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ١٩٩٩.

([84]) P. Tebt. 111 746 (243 BC) and P. Tebt. III 418 (227 BC) and P. Petr. 72. (d).

المراجع الأجنبية:

- Austin, M. M., *The Hellenistic World from Alexander to the Roman Conquest.* Cambridge. (2006).
- Bagnall, R. S. and Frier, B. W., *The Demography of Roman Egypt.* Cambridge. (1994).
- Clarysee, W. "Greeks and Persians in a Bilingual Census list", *Acta Demotica* = Acts of Fifth International Conference for Demotists, Studi di Pisa 17 (1994), PP. 69-77.
- Claryssee, W. and D. Thompson, *Counting the People in Hellenistic Egypt,* vol. II., Cambridge, 2006.
- Clarysse, W. and Dorothy J. Thompson, "A Ptolemaic Census Declaration from the Alexandria Museum", *ZPE* 140. pp. 203-205
- Clarysse, W. and D. Thompson, "The Salt Tax Rate Once Again", *CDE,* pp. 225-234.
- Dorothy. J. Crawford, *Kerkeosiris an Egyptian Village in the Piolemaic Period,* Cambridge (1971).
- Kruit, N., "Age Reckoning in Hellenistic Egypt", in, P. W. Verhoogt and P. Vleeming, *The Two faces of Graeco-Roman Egypt,* P. L. Bat. 30 (1998), pp. 37-58.
- La'da, C.A. "Who were those" of the Epigone", *Aken XXI* (1997), *pp. 563-*
  569.
- Manning, J. *G., Land and Power in Ptolemaic Egypt,* Cambridge, 2003.
- Naphtali Lewis., *The Compulsory Public Services of Roman Egypt,* Papyrologica Florentia, 2' ed., vol. XXVIII, 1997.
- Pestmann, P. W., *Chronologie égyptienne d'aprés les textes démotiques (332 av. J C.- 453 ap. J C.),* Papyrologio a lugduno-Batava 15. Leiden, 1967.

- Promeroy, S. B., "Family History in Potlemaic Egypt", *Procc. XX* (1994), p. *593-596*
- Rashke M. G., "The office agoranomos in Ptolemaic and Roman Egypt", *Akten XIII(1971), pp. 349-357.*
- Reekmans, T., *CDE 54 (1952), p.* 406-411.
- Sheila L. Ager, "Familiarity Breeds: Incest and the Ptolemaic Dynasty", *JHS* 125 *(2005),* pp. 1-34
- Thompson, D., "The Infrastructure of Splendor: Census and Taxes in Ptolemaic Egypt", in *Hellenistic Constructs. Essays in Culture, History, and Historiography*, ed. P. Cartleddge, P. Garnsey and E. Gruen, Hellenisitc Culture and Society 26 (1997), pp. 242-57, Los Angeles (1997).
- Thompson, D. J., "On the Importance of Being Apapyrologist", *ASP* 42 (2001), pp. 40-44.
- Vandrop, Kateliin, "The Ptolemaic Epigraphe or Harvest Tax", *AFP* 46 (2000), pp. 169-177.